|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **رياض أحمد محمد حسين** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **الإيفاء بمتطلبات السلطة المالية لإعتماد القوائم المالية في تحديد الوعاء الضريبي** | Thesis Title  |
| **2011** | Year |
|  **تُعد السلطة المالية أحد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية والتي تعتمد عليها في عملية التحاسب الضريبي كأساس في تحديد الوعاء الضريبي ، إلا أن عدم الثقة من جانب السلطة المالية في موضوعية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات المحدودة أدى إلى عدم الإعتماد عليها في تحديد الوعاء الضريبي وإعتمادها على الضوابط السنوية التي تصدرها .**  **ولتعزيز ثقة السلطة المالية بهذه القوائم لا بد أن تفي بمتطلباتها ، لأن إيفاء هذه القوائم بمتطلبات السلطة المالية يزيد من ثقتها بهذه القوائم وبالتالي الإعتماد عليها في تحديد الوعاء الضريبي .** **لذا يهدف هذا البحث إلى بيان المتطلبات الأساسية للسلطة المالية التي يجب أن تفي بها القوائم المالية المقدمة إليها من قبل الشركات المحدودة ، والتي من شأنها تعزيز دور هذه القوائم في عملية التحاسب الضريبي كأساس في تحديد الوعاء الضريبي .** **وقد توصل البحث إلى استنتاجات أهمها:**1. **إنّ عدم إستيفاء القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات المحدودة لمتطلبات السلطة المالية كان سبباً في عدم إعتمادها من قبل السلطة المالية في تحديد الوعاء الضريبي .**
2. **تواضع مستوى الأداء العام لمهنة مراقبة الحسابات وضعف فاعليتها في إضفاء الثقة والمصداقية بالقوائم المالية التي يقدمها المكلفون إلى السلطة المالية.**
3. **عدم قيام السلطة المالية بممارسة حقها القانوني في التحري والتحقق عن دخل المكلف الحقيقي والبحث عن مصادره في محل وجودها وإقتصار إجراءاتها على الفحص الضريبي المكتبي من دون أن تمتد تلك الإجراءات لتشمل إجراءات فحص ميدانية لمحلات أعمال المكلفين.**

**أما أهم التوصيات التي تم التوصل إليها فهي:**1. **التأكيد على الشركات المحدودة في أن تكون القوائم المالية المقدمة من قبلها مستوفية لمتطلبات السلطة المالية حتى تزداد ثقة السلطة المالية بها ومن ثم الإعتماد عليها في تحديد الوعاء الضريبي.**
2. **العمل على الارتقاء بمستوى الأداء العام لمهنة مراقبة الحسابات وتطوير فاعليتها في رفد السلطة المالية ببيانات مالية أكثر موثوقية ومصداقية عن الأوضاع المالية للمكلفين ونتائج أعمالهم ، من خلال التعاون والتنسيق بين السلطة المالية وبين مجلس مهنة مراقبة الحسابات وتبادل المعلومات معها عن أداء مراقب الحسابات ، مع ضرورة أن تكون هناك مراقبة مستمرة لعمل مراقب الحسابات لضمان إلتزامه بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني لضمان صحة القوائم المالية المصادق عليها من قبلهِ .**

**3. حث موظفي السلطة المالية ودعمهم في العمل على تفعيل إجراءات الفحص الميداني لمحلات أعمال المكلفين وممارسة حقهم القانوني في التحري والتحقق عن دخل المكلف الحقيقي والبحث عن مصادره في محل وجودها والاطلاع على طبيعة هذه الأعمال وفحص الدفاتر والمستندات والمراسلات والاستفسار عن كل ما لهُ علاقة بأعمال المكلف ونشاطاته ، مع مراعاة إعطائهم الوقت الكافي لذلك.** |  Abstract  |